

إشكالية تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري

دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

The problem of financing intellectual capital investments A case study in Mohamed Boudiaf University in M'sila

La problématique du financement des investissements en capital intellectuel Etude de cas de l'Université Mohamed Boudiaf à M'sila

د. حوحو مصطفى^(أ)، بوحفص أحمد^(ب)

(أ): أستاذ محاضر —أ—، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، mustapha.houhou@univ-msila.dz

(ب): ماستر إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، bouhafahmed180@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2019/10/13 إرسال المقال من اجل التعديل: 2019/11/05 قبول المقال للنشر: 2019/12/16

الملخص:

باعتبار أن العصر الحالي يعرف بعصر المعرفة؛ والذي يتميز بتعدد أشكال الاستثمار داخل المنظمات وتحويلها نحو الاستثمار في الأصول غير المادية، وذلك مع إدراك المسيرين لأهمية الأصول غير الملموسة في خلق القيمة للمنظمة، فقد أصبحت المؤسسات التعليمية تستثمر بقدر أكبر في الأصول المعنوية والمتمثلة في رأس المال الفكري، ما يستدعي ضرورة البحث عن طرق لتمويله المحافظة عليه وتحقيق أكبر عائد منه. الهدف من هذا البحث هو التعرف على مكونات رأس المال الفكري بجامعة المسيلة ومصادر تمويل الاستثمار فيه بما يضمن خلق عوائد كبيرة للجامعة، يمكن لها من خلالها تحسين أدائها خصوصا وان مصادر تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر مقتصرة على التمويل العمومي

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلائقي، مصادر التمويل، جامعة المسيلة

Abstract:

The new concepts of knowledge resolutely exert a decisive domination over our time, this translates into multiple forms of investment within the company and their transformation into immaterial assets. In addition it supposes, of course, that the managers must perceive the importance of the intangible assets in the creation of value. We also note that educational institutions invest much more in intellectual capital, which inevitably demands the urgent need to find the means of financing in order to obtain a better return.

The objective of this article is to identify the components of intellectual capital within the University of M'sila and the sources of funding for investments to stimulate and encourage initiatives in the university sphere. thanks to which it can improve its performance, especially since the sources of funding of the higher education sector in Algeria are limited to public funding

Key Words: intellectual capital, human capital, the head of structural capital, relational capital, sources of funding, University of M'sila

Résumé:

Les nouveaux concepts de la connaissance exercent résolument une domination déterminante sur notre époque, cela se traduit par des formes multiples d'investissements au sein de l'entreprise et leur transformation dans les actifs immatériels. En plus il suppose, Biensûr, que les gestionnaires doivent percevoir l'importance des actifs incorporels dans la la création de valeur. Nous constatons aussi que les établissements d'enseignement s'investissent beaucoup plus dans le capital intellectuel, se qui exige inévitablement l'impérieuse nécessité de la recherche des moyens de financement afin d'obtenir un meilleur rendement.

L'objectif de cet article est d'identifier les composantes du capital intellectuel au sein de l'université de M'sila et les sources de financement des investissements pour stimuler et encourager les initiatives dans la sphère universitaire. grâce auxquels elle peut améliorer ses performances, d'autant plus que les sources de financement du secteur de l'enseignement supérieur en Algérie sont limitées au financement public

Mots clés: capital intellectuel, le capital humain, le chef du capital structurel, capital relationnel, sources de financement Université de M'sila

*: Corresponding author : Mustapha.houhou@univ-msila.dz

1. مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بشكل كبير منذ بداية القرن الحادي والعشرين برأس المال الفكري، وذلك لدوره الفعال في ضمان بقاء المؤسسات وتحقيق النمو والتطور، حيث أصبحت معظم الدول المتقدمة والمنظمات تركز على الاستثمار في رأس المال الفكري وتنظر إليه على أنه مورد اقتصادي مهم، ويمثل أهم أشكال رأس المال بل وتفوق أهميته أهمية رأس المال المادي في خلق القيمة المضافة، ومن ثم رفع القدرة التنافسية لهذه المنظمات بما يضمن لها تحسين أدائها التنظيمي. وتبرز أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال إنتاجية العمل المعرفي داخل مؤسسات المعرفة وزيادة القدرة التنافسية لها، وذلك ما دعا المؤسسات على البحث عن مصادر لتمويله وذلك لما يمثله التمويل داخل المؤسسة باعتباره العنصر الأساس في المؤسسة خاصة لدى المؤسسات الجزائرية.

1.1. إشكالية الدراسة:

في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة؛ أصبح التحدي الأكبر الذي يواجه المنظمات هو كيفية تطوير قدراتها الإبداعية من خلال دعم الإنتاج المعرفي وزيادة الاستثمار في أصولها الفكرية وهو مما حتم على المؤسسات ضرورة البحث عن مصادر لتمويل هذه الاستثمارات ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي المصادر المعتمدة في تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري بجامعة المسيلة؟

1.2. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أن موضوع رأس المال الفكري يكتسب أهمية بالغة في مجال علوم التسيير، حيث له قدر عال من الأهمية نظرا للدور الفعال الذي يلعبه رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسات، ومعرفة الطرق والأساليب ومصادر تمويل الاستثمار فيه، وهو ما يمكن أن تستفيد منه المؤسسات الجزائرية عموما وجامعة المسيلة بصفة خاصة باعتبارها مكان الدراسة الميدانية.

1.3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز مفهوم رأس المال فكري ودوره في تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية وكذلك الخدمية؛
- ✓ التركيز على أهمية الاستثمار في رأس المال فكري وأهمية دعم أوجه الإنفاق عيه؛
- ✓ التطرق إلى آليات دعم الاستثمار في مكونات رأس المال فكري في الجامعات الجزائرية.

2. عموميات الاستثمار في رأس المال الفكري:

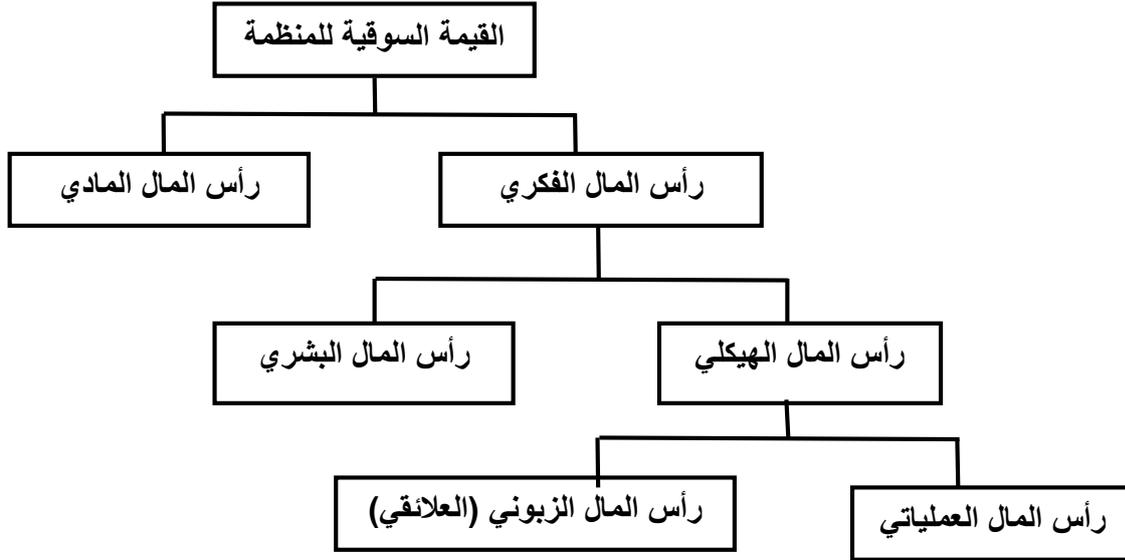
2.1. مفهوم رأس المال الفكري: يعتبر موضوع رأس المال الفكري من المواضيع الحديثة في علوم التسيير، وقد حاول العديد من الباحثين الاتفاق حول تقديم تعريف موحد لرأس المال الفكري، وعموما يعتبر كل من الباحثين Edvinsson و Malone (1997) وكذلك الباحث Stewart (1997) هم الباحثون الذين سلطوا الضوء على المفهوم، وفيما يلي أهم التعاريف المقدمة لرأس المال الفكري:

❖ (Galbraith, 1969): يعرّف رأس المال الفكري عن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأصول للمنظمة (Martin-de-Castro et al, 2011, p. 651)؛

❖ (Sveiby, 1997): يتمثل رأس المال الفكري في مجموع الأصول غير الملموسة في المنظمة والتي تضم: كفاءات الأفراد (المعارف والخبرات)، والتي تسمح لهم بالتأقلم مع مختلف التغيرات في محيطها الداخلي (أنماط تسيير، القدرات على البحث والتطوير) وكذلك مواجهة تغيرات محيطها الخارجي (صورتها الخارجية، علاقتها مع الموردين والزبائن) (Schneider et Samkin, 2008, p. 464)؛

❖ (Stewart, 1998): يتمثل في مجموع المعارف والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تكسبها ميزة تنافسية وتمنحها القدرة على خلق القيمة (Arenas et Lavanderos, 2008, p. 79).

2.2. مكونات رأس المال الفكري: في سنة 1995 تم تطوير نموذج Skandia لخلق القيمة من طرف الباحث Edvinsson أين تم استعمال مصطلح رأس المال الفكري كأول مرة بدلا من المصطلح المحاسبي "الأصول غير الملموسة"، والشكل الموالي يوضح أهم مكونات رأس المال الفكري وفقا لنموذج Skandia التي تعتبر رائدة في مجال تحديد مكونات رأس المال الفكري حيث أن القيمة السوقية للمنظمة تشمل رأس المال المادي (والذي يضم جميع الأصول الملموسة) من جهة، ومن جهة أخرى رأس المال الفكري الذي يحمل قيمة غير مادية (Tan et al, 2008, p. 587):



الشكل رقم 01: مكونات رأس المال الفكري وفقا لSkandia

المصدر: (Tan et al, 2008, p. 587)

وفيما يلي شرح موجز لأهم المكونات:

✚ رأس المال البشري: وفقا ل (Mayo, 2001) فيمكن تحليل رأس المال البشري إلى العناصر التالية: القدرات والإمكانات، التحفيز والالتزامات، الإبداع والتعلم. (Cohen et Kaimenakis, 2007, p. 244; Moeller, 2009, p. 227).

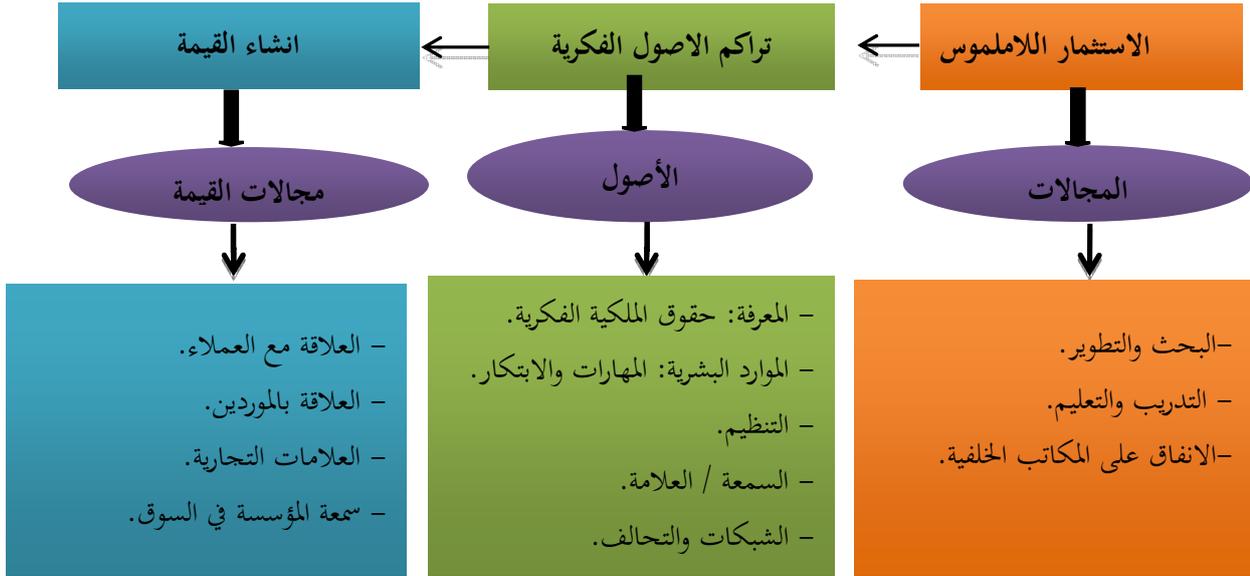
✚ رأس المال التنظيمي: ويشمل رأس المال التنظيمي قواعد البيانات، الهياكل التنظيمية، الإستراتيجيات المتبنية من طرف المنظمة، وبالتالي يمكن وصفه بأنه كل ما تبقى داخل المنظمة بعدما يغادرها الأفراد مساء. (Cohen et Kaimenakis, 2007, p. 244).

✚ رأس المال العلائقي: يمثل رأس المال العلائقي قدرة المنظمة على تكوين أصول غير ملموسة خارجية، وتتمثل هذه الأصول في المعارف الخارجية المملوكة من طرف العملاء، الموردين والهيئات الحكومية، وهذا يشمل: العقود مع العملاء، درجة ولائهم ورضاهم، الحصة السوقية، صورة وسمعة المنظمة وكذلك العلامة التجارية، (Cohen et Kaimenakis, 2007, p. 244).

2.3. تعريف الاستثمار في رأس المال الفكري: يعرف الاستثمار بشكل عام بأنه مجموع الموارد المالية التي تخصصها المنظمة لمشروع استثماري مقترح تنفيذه خلال فترة زمنية معينة، أي أنه إيداع مقدار معين من الأموال في الوقت الحاضر بغية الحصول على مقدار أكبر في المستقبل (عجلان حسن، 2008، ص.158)، ويرى الباحث (عجلان حسن، 2008) أن البحث في موضوع الاستثمار في مجال الموارد المعرفية يجب أن يشمل الجانبين الاقتصادي والمالي، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف الاستثمار المعرفي بأنه:

توظيف الأموال من قبل المنظمة في الأصول الثابتة أو المتداولة بغية الحصول على الموارد المعرفية التي تتمثل في الحصول على الموارد البشرية عالية التخصص في مجال المعرفة وإعادة تأهيل وتدريب العاملين في مجال المعرفة وتكوين الخبرات المعرفية، إذن فالإنفاق والاستثمار في رأس المال الفكري هو مشروع اقتصادي استثماري تسعى من خلاله المنظمات إلى تحقيق نوعين من الأهداف: الأهداف المادية المتمثلة في المداحيل التي يحققها المورد المعرفي جراء انخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتج، إضافة إلى الأهداف غير المادية والمتمثلة في تقديم أفضل الخدمات للعملاء (عجلان حسن، 2008، ص.158).

وفيما يلي نموذج للاستثمار يقوم على توجيه الاهتمام نحو بناء الأصول الفكرية من خلال تحديد مجالات الاستثمار، وما يؤديه ذلك في بناء قواعد هذه الأصول وتراكمها سواء على المستوى البلد أو المؤسسة، مما يؤدي بالضرورة في مرحلة لاحقة إلى قدرات متنامية على إنشاء القيمة، ويتكون من ثلاث مراحل موضحة في الشكل الموالي (نجم، 2010، ص. 270):



الشكل رقم 02: نموذج الاستثمار في رأس المال الفكري

المصدر: (نجم، 2010، ص. 271)

2.4. أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري: تتجسد أهمية الاستثمار في الموارد المعرفية في الجوانب التالية:

- ✓ تعد زيادة الاستثمار في رأس المال الفكري مؤشرا مهما لقياس ربحية المنظمة حيث يساهم بشكل فعال في تحقيق العوائد المالية العالية للمنظمة؛
- ✓ إن الاستثمار في مجال رأس المال الفكري يحتم على منظمات الأعمال أن تعرف مستويات الاستثمار الملائمة لها من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى من المبالغ التي تخصص لغرض الاستثمار، حيث أثبتت الدراسات أن المنظمات التي تستثمر في أصولها غير الملموسة بنسب عالية يكون أداؤها أحسن بكثير من تلك التي تستثمر في أصولها غير الملموسة بنسب مقبولة؛
- ✓ يساهم الاستثمار في رأس المال الفكري في تشجيع الإبداع والابتكار، حيث أن الاستثمار في الموارد المعرفية يعمل على تحرير الأفراد من العمل الروتيني، وذلك لما يوفره من خبرات ومهارات تعمل على تحسين أداء المنظمة؛
- ✓ يلعب الاستثمار المعرفي دورا مهما في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة من خلال تخفيضه لتكاليف العمل الإداري بنسب عالية، وذلك لما يوفره من تكنولوجيات حديثة فضلا عن تحقيق عائدات إضافية؛

✓ يعمل على تعزيز الموقع التنافسي للمنظمة، حيث أن المنظمات الناجحة تملك في الغالب عنصراً أو أكثر من مقومات المنافسة التي تمكنها من تحقيق التميز مقارنة بمنافسيها وذلك باعتبار أن الاستثمار في رأس المال الفكري يعد من أهم هذه المقومات (عجلان حسن، 2008، ص. 159-161).

3. الإنفاق على رأس المال الفكري وطرق تمويله:

3.1. مفهوم التمويل ومصادره: يعتبر التمويل وظيفة أساسية وهامة من وظائف المؤسسة، مما استلزم ضرورة وضع المبادئ اللازمة والنظرية في التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية (الناشر، 1979، ص. 52)، ولقد حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المشروع وتطوره وتفاوت درجة فعالية طرق التمويل وأساليبه إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني "توفر المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص، وبعبارة أخرى هو عملية تجميع المبالغ المالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي، وتماشياً مع النظرة الحديثة لمفهوم التمويل فهو يتضمن جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية بجعل استخدام الأموال استخداماً اقتصادياً بما في ذلك الاستخدامات البديلة ودراسة تكلفة المصادر المتاحة والنظر إلى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن أعمال كثيرة أخرى في المشروع كالإنتاج والتسويق..... الخ (عجم، 2001، ص. 31).

3.2. أهمية التمويل: يمكن تلخيص أهمية التمويل فيما يلي:

✓ يعتبر التمويل طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية وهذا لقدرة هذه المؤسسات على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة وتقليص الفجوة بين الادخار والاستثمار؛

✓ يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من وحدات ذات الفائض إلى وحدات ذات العجز؛

✓ يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛

✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، ويقصد بالسيولة توفر الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها؛

✓ يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بما يزيد الدخل الوطني.

✓ تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها (بوناب، 2003، ص. 2).

3.3. أوجه الإنفاق على رأس المال الفكري: استطاع الباحث (April) أن يضع حدوداً فاصلة بين الموارد المادية والموارد الفكرية، حيث قد أشار إلى أن الموارد المادية تشمل كل تلك الموارد التي تظهر في ميزانية المؤسسة منها على سبيل المثال، العقارات والتجهيزات والآلات وغيرها، في حين إن الموارد الفكرية تتمثل في ثقافة المؤسسة والمعرفة التكنولوجية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع (العمليات و التصاميم) والمعارف العلمية التي يتقاسمها العاملون وكذلك التعليم المتراكم والخبرة، أي أن الموارد الفكرية هي قدرات المؤسسة التنظيمية لتلبية متطلبات السوق من خلال الموجودات الفكرية الهيكلية (نظم معلومات، حقوق نشر و تأليف، براءات اختراع) (April et al, 2003, p. 165)، والحقيقة هنا أن العبرة لا تكمن في وجود موارد فكرية وإنما بتوفر مقومات استثمار هذه الموارد والتي تتمثل في الجوانب التنظيمية و وجود المستفيد الواعي الذي يدرك أهمية هذه الموارد ويعرف بدقة مبررات استخدامها والهدف من الاستخدام وكيفية الاستخدام، وعليه فإن الاستثمار في رأس المال الفكري هو مشروع اقتصادي استثماري تسعى المؤسسة منه إلى تحقيق نوعين من الأهداف، هي أهداف مادية متمثلة بالوفورات التي يحققها المورد الفكري جراء انخفاض

إشكالية تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
تكاليف الإنتاج وتحسن نوعية المنتج، إضافة إلى الأهداف غير المادية المتمثلة بتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين (دحماني، 2015، ص. 88).

ويتم الإنفاق على رأس المال الفكري من خلال عرض طرق تمويل مكوناته الثلاث وفقا لما يلي:

❖ **تمويل رأس المال البشري:** إن الأهمية المتزايدة لرأس المال البشري وخاصة في المؤسسات القائمة على المعرفة؛ تجعل هذه المؤسسات أمام مسؤوليات ومهام أساسية من اجل تمويل وتنمية رأس مالها البشري، وذلك من خلال العمليات التالية:

✓ **استقطاب أفضل المواهب البشرية:** وهذا يتطلب أن تدرك ما تحتاج وماذا تختار، أن تكون ذات نظام فعال في عملية الاختيار والاختبار؛

✓ **اغناء رأس المال البشري من خلال التطوير:** وذلك من خلال التشجيع من خلال برامج تحفيز التدريب وربط الحوافز المادية والمعنوية بالتقييم الدوري لرأس المال البشري؛

✓ **المحافظة على أفضل العاملين:** وهذا يتطلب المزيد من برامج التمكين الإداري ومفاهيم وأساليب الإدارة القائمة على الثقة، وإزالة العقبات للعاملين للحد من عوامل عدم الرضا الوظيفي لديهم؛

✓ **خلق بيئة التعلم:** وهذه البيئة هي التي تميز المؤسسات القائمة على المعرفة وهي التي تساعد على تجاوز المشكلة الأساسية لرأس المال البشري في انه نهاية اليوم يغادر المؤسسة؛

✓ **التدريب والتطوير المستمرين:** وهذا التمكين في الوظائف يقود إلى عنصرين أساسيين هما:

- **التدريب الابتكاري:** التدريب هنا يكون من أجل فتح الفرص للابتكار والتفكير الإبداعي،
- **التدريب السلوكي:** حيث أن التدريب السلوكي يعمل على إحداث تغيير المفاهيم والقيم والاتجاهات (مدفوني، 2016، ص. 132-133).

❖ **الإنفاق على رأس المال الهيكلي:** يعتبر رأس المال الهيكلي هو البنية التحتية لرأس المال البشري الذي تمكنه من تقديم ما هو مطلوب منه، حيث تسعى المؤسسات التي تعتمد على المعرفة من تمويله وحمائته وذلك من خلال:

✓ **تحويل المعرفة إلى ملكية فكرية:** وهذا ما يتحقق من خلال عملية إنشاء المعرفة وتحويلها الى رأس مال فكري يتجسد في مكونات الملكية الفكرية (براءة الاختراع، العلامة التجارية... الخ)؛

✓ **تحويل السمعة إلى علامة:** فسمعة المؤسسة تساعد الزبون على الشراء ومعاودته الشراء، حيث أن العلامة الجيدة تتسم بخصائص عديدة، كسهولة التذكر، تعزيز مفهوم المنتج، التعبير عن الجودة، ضمان منافع المنتج، اقتراح صورة ذهنية ايجابية... الخ؛

✓ **تعزيز التميز التنظيمي:** ويقصد به جميع الوسائل والأساليب التي من شأنها زيادة عدد المساهمات الفكرية للعاملين بالمؤسسة من خلال امتصاص المعرفة المفيدة والأفكار الجديدة المتواجدة بعقولهم عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار، الذي من شأنه زيادة رأس المال الفكري مما يمنح المؤسسة سمعة القوة والبقاء؛

✓ **تعزيز التميز التنظيمي:** يقصد بالتميز التنظيمي جميع الوسائل والأساليب التي من شأنها زيادة عدد المساهمات الفكرية للعاملين بالمؤسسة من خلال امتصاص المعرفة المفيدة والأفكار الجديدة المتواجدة بعقولهم لتشجيع الإبداع والابتكار (نجم، 2010، ص. 294-295).

- ❖ **الإنفاق على رأس المال الزبوني:** مع إدارة المعرفة أصبح الزبون مصدر أساسيا للمعرفة، وعلى أساس هذه المعرفة تقوم المؤسسات بتنمية وتمويل استثمارها في هذا المصدر وذلك من خلال عدة أساليب يمكن تحديدها بالاتي (نجم، 2010، ص. 296):
- ✓ **تكوين رأس المال الزبوني:** إن معرفة الزبون هي القاعدة الأساسية للعلاقات المنشئة للقيمة لأنها تساعد المؤسسة على تحسين استجابة المؤسسة من اجل إشباع حاجاته، وفي هذا السياق فان الزبائن ذوي الولاء هم الأساس فيما يسمى في المؤسسة برأس المال الزبوني، الذي لا يقل أهمية عن الأنواع الأخرى لرأس المال المالي أو المادي في المؤسسة؛
- ✓ **خفض تكلفة الصفقة:** كلما كان الزبون معروفا للمؤسسة كلما أدى ذلك الى خفض فترة الاتصالات والتفاوض على السلعة والمواد والمواصفات والسعر وغيرها، وتقليص وقت الشحن والتسليم... الخ؛
- ✓ **زيادة منافع الزبون:** فإدارة علاقات الزبون لا بد من إن توجد المنافذ الضرورية للحوار والمناقشة مع الزبائن حول المنتجات وإمكانات تطويرها في ضوء حاجات الزبون المتغيرة باستمرار من اجل زيادة منافعها؛
- ✓ **التعامل بخصوصية مع الزبون:** فالزبون الذي يشعر بشكل جيد نتيجة لتعامل المؤسسة معه بشكل ممتاز، فسيعكس ذلك على نظرتة الجيدة إلى ما تقدمه المؤسسة، ولا شك في أن تحقيق ذلك يتطلب تجاوز المؤسسة للنظرة التقليدية التي تقوم على أن السلعة هي الشكل الأول والأخير لعلاقتها بالزبون إلى النظرة القائمة على التفاعل الشخصي.

4. الدراسة الميدانية: دراسة تحليلية لمصادر تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري بجامعة المسيلة:

في هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى المصادر والآليات التي تمول بها جامعة المسيلة مكونات رأس مالها الفكري وتنشيطه، حيث سنقوم بتحليل بعض الوثائق المقدمة من طرف مصالح الجامعة وإجراء مقابلات مع بعض المسؤولين الذين لهم صلة بمكونات رأس المال الفكري بالجامعة.

- 4.1. **مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر:** يمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر إلى مصادر أساسية تشمل التمويل الحكومي، ومصادر ثانوية تشمل المنح الدراسية والمعونات الأجنبية، ويمكن إيجازها فيما يلي (نور الدين، 2012، ص. 73):
 - 1.4.1. **التمويل الحكومي:** تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98% ودور القطاع الخاص 02%، وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي حيث تخصص الحكومة الجزائرية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والعالي خاصة، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية، ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحلها؛
 - 2.4.1. **المصادر الثانوية لتمويل التعليم العالي بالجزائر:** ساهمت المصادر الثانوية في تمويل التعليم العالي في الجزائر ولو بنسبة قليلة ومحدودة للغاية، واغلبها مصادر خارجية من أهمها:

➤ **المنح الدراسية:** شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منح دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم العالي، وينعكس على طلاب هذه الدول بإرسال طلابها إلى الخارج؛

➤ **المعونات الأجنبية:** تتلقى الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكالاً متعددة من أهمها:

- ✓ مساعدات مالية كالمنح والهبات؛
- ✓ مساعدات مادية كالأبنية والمعدات؛
- ✓ مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

4.2. عرض مصادر تمويل مكونات رأس المال الفكري بجامعة المسيلة: سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل أسئلة المقابلة الخاصة بكل عنصر من عناصر رأس المال الفكري، معتمدين في ذلك على بعض الوثائق التي تم تقديمها من طرف مسؤولي الجامعة.

1.4.2. تحليل مصادر تمويل رأس المال البشري:

الجدول رقم 01: تقديم المقابلة الخاصة برأس المال البشري

المحور	مناخ المقابلة	محاور المقابلة	أهداف المقابلة
راس المال البشري	المدة: 2 ساعة. المنصب: * رئيس المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين * رئيس مكتب مصلحة المالية والمحاسبة	- هل عدد الموظفين والأساتذة كاف لتغطية احتياجات الجامعة؟ - هل نسبة مصاريف التدريب والتكوين المخصصة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كافية بالقدر المطلوب؟ - هل مخرجات التكوين والتدريب تتناسب مع حجم الإنفاق عليها؟ - هل الجامعة تخصص ميزانية معتبرة من اجل تحسين نظام الأجور والحوافز؟ وكيف ذلك. - بالنسبة للأبحاث والاختراعات المقدمة من طرف باحثي الجامعة، هل تمول الجامعة هذه الأبحاث أم أن أصحابها يبحثون عن مصادر أخرى أو خارجية لتمويلها؟	معرفة مدى اهتمام الجامعة براس مالها البشري ومدى حجم الانفاق المخصص له، ومعرفة طرق الاستثمار فيه.

المصدر: من إعداد الباحثين

السؤال الأول: هل عدد الموظفين والأساتذة كاف لتغطية احتياجات الجامعة؟

الجواب: نعم: يعتبر تعداد الموظفين والأساتذة كاف لتغطية الاحتياجات.

التعليق: يمكن اعتبار أن عدد الموظفين والأساتذة بالجامعة كاف من اجل تغطية الاحتياجات الخاصة بالموظفين والأساتذة بالجامعة، ويتجلى ذلك من خلال سعي الجامعة المتواصل لتوفير العدد الكافي من الأساتذة والموظفين، إلا أنه وبفعل تزايد نسب الطلبة الجدد فإن ذلك يسبب نوعاً من الضغط على الجامعة من ناحية استقطاب الكم الهائل من الطلبة، ويمكن توضيح تعداد أساتذة وموظفي جامعة المسيلة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: تعداد الموظفين والأساتذة بجامعة بالمسيلة

الاصناف	التعداد النظري	التعداد الحقيقي	الشاعر
الاساتذة	1466	1419	47

141	764	905	الاداريين والتقنيين واعوان المصالح
22	514	536	الاعوان المتعاقدين
210	2697	2907	المجموع

المصدر: المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين 31-12-2016.

السؤال الثاني: هل نسبة مصاريف التدريب والتكوين المخصصة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كافية بالقدر المطلوب ؟

الجواب: نعم، فالجامعة تخصص ميزانية كافية وهذا من اجل تغطية مصاريف التكوين والتدريب بالنسبة للأساتذة والموظفين الاداريين.

التعليق: من خلال إجابة مسؤول المصلحة نجد أن البرامج التدريبية والتكوينية تعتبر ضمن أهداف الجامعة التي تسعى إلى تحقيقها من اجل تطوير عنصرها البشري الذي يعتبر مكون مهم ضمن مكونات رأس المال الفكري الذي تسعى إلى الاستثمار فيه، حيث قدرت له ميزانية معتبرة بـ **8195000** دج من مجموع الميزانية المخصصة للجامعة، ويمكن اعتبارها كافية لتغطية مصاريف التدريب والتكوين، والجدول الأتي يمثل فرص التكوين التي وفرتها الجامعة للموظفين والأساتذة:

الجدول رقم 03: عدد الأساتذة المستفيدين من الملتقيات والتربصات قصيرة المدى في (2016).

عدد الأساتذة المستهلكين للملتقيات	عدد الأساتذة المستهلكين لتربص قصير المدى بالخارج	السنة 2016 الى غاية تاريخ: 2016/12/31
13	10	كلية العلوم
18	12	كلية التكنولوجيا
7	16	كلية الرياضيات و العلام الالي
4	15	كلية الحقوق و العلوم السياسية
1	22	كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية
1	19	كلية الآداب و اللغات
13	16	كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
1	8	معهد تسيير التقنيات الحضرية
00	13	معهد العلوم التقنية و النشاطات البدنية والرياضية
64	131	المجموع

المصدر: نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.

فمن الجدول أعلاه، نلاحظ أن الجامعة تحتم برأس مالها البشري حيث توفر لعمالها الإداريين وأساتذتها فرص التكوين بالخارج، وذلك لرفع كفاءة وقدرات عاملها ومن الملاحظ أن إدارة الجامعة تركز بشكل كبير على هذا الجانب حيث يعتبر من المتطلبات الأساسية لتطوير القدرات البشرية للأساتذة خصوصا، حيث سعت الجامعة (وبالرغم من الشح الكبير الذي عرفته ميزانية تسييرها مؤخرا نظرا للأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر مؤخرا بما أثر سلبا على المخصصات المالية الموجهة لتحسين مستوى الأساتذة)، ويعتبر هذا من النقاط السلبية لاعتماد الجامعة كليا على مصادر التمويل الحكومية.

السؤال الثالث: هل مخرجات التكوين والتدريب تتناسب مع حجم الإنفاق عليها؟

الجواب: نعم، النسبة المنفقة على التكوين والتدريب تتناسب مع مخرجات العمليتين.

التعليق: ما يمكن استنتاجه هو أن المؤسسة تعمل على تجسيد المكتسبات العلمية المحصل عليها جراء التكوين وبالتالي تعظيم درجة الاستفادة من هذه البرامج بما ينعكس إيجابا على مستوى أداء الأفراد، وهذا ما يساهم في تحسين الأداء التنظيمي بشكل عام، والجدول التالي يوضح عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه:

الجدول رقم 04: تعداد طلبة الدكتوراه في النظامين كلاسيكي و LMD لسنة 2016:

التخصصات	Doctorat LMD	دكتوراه علوم
العلوم والتكنولوجيا	35	99
علوم المادة	15	49
رياضيات واطلام الي	19	75
علوم الطبيعة والحياة	10	//
علوم الارض والبيئة	11	29
علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	62	210
الحقوق والعلوم السياسية	21	//
العلوم الإنسانية والاجتماعية	59	79
الادب العربي	25	117
تقنيات النشاطات الرياضية والبدنية	33	66
المجموع	290	724

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الخاصة بتعداد طلبة الدكتوراه.

حيث يتبين من الجدول أعلاه، أن الجامعة لديها الكثير من طلبة الدكتوراه المسجلين على مستوى الجامعة، وهذا يدل على الحرص الشديد الذي توليه الجامعة لموردها البشري، كما أنها تخصص قسطا معتبرا من المخصصات المالية لهذه الفئة من الباحثين باعتبارهم هم مستقبل البحث العلمي نظرا لعدد المسجلين في النظامين وهذا من أجل ضمان استمرارية الكفاءات بالجامعة.

السؤال الرابع: هل الجامعة تخصص ميزانية معتبرة من اجل تحسين نظام الأجور والحوافز؟ وكيف ذلك

الجواب: نعم، تعتبر الميزانية المخصصة من طرف الوزارة كافية وهذا على أساس انه لا يوجد عجز في تسديد مصاريف المستخدمين.

التعليق: تخصص الوزارة ميزانية معتبرة وهذا من اجل تحسين أنظمة الأجور المتعامل بها وهذا ينعكس ايجابا على مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين باعتبار أن الاهتمام بنظام الأجور مؤشر قوي لتوضيح الأهمية التي توليها الجامعة لرأس مالها البشري، حيث قدر المبلغ المخصص لمصاريف المستخدمين بـ 4897000000 دج من مجموع الميزانية الكلية للجامعة.

السؤال الخامس: بالنسبة للأبحاث والاختراعات المقدمة من طرف باحثي الجامعة، هل تمويل الجامعة هذه الأبحاث أم أن أصحابها يبحثون عن مصادر أخرى لتمويلها؟

الجواب: الجامعة هي الممول الوحيد لهذه الأبحاث والاختراعات، وذلك من خلال مخابر البحث العلمي.

التعليق: تقوم الجامعة بتمويل عملية الأبحاث والاختراعات التي يقوم بها الباحثين على مستوى الجامعة، وتنفرد بهذه العملية، حيث قدر المبلغ المخصص لها بـ 9824000 دج، حيث تسعى الجامعة لتشجيع ودعم الباحثين على البحث والابتكار، وبالرغم من الدعم الحكومي المقدم للجامعة من أجل دعم البحث العلمي في شكل مشاريع عل غرار تمويل مخابر البحث أو مشاريع

CNEPRU أو حتى PNR، إلا أن هذا يبقى غير كافيا، ومنه فإننا نؤكد من خلال هذه الدراسة على أن تتوجه الجامعة نحو القطاع الاقتصادي كمصدر لتمويل أبحاثها.

2.4.2. تحليل نتائج الأسئلة الخاصة برأس المال الهيكلي:

الجدول رقم 05: تقديم المقابلة الخاصة برأس المال الهيكلي

المحور	مناخ المقابلة	محاوِر المقابلة	اهداف المقابلة
راس	المدة: 2 ساعة.	- هل الجامعة تخصص ميزانية كافية لتغطية تكاليف البحث والتطوير؟	معرفة مدى اهتمام
المال	المنصب: رئيس	- هل توفر الجامعة التجهيزات والبنى الاساسية اللازمة لتمكين	الجامعة براس مالها
الهيكلية	المديرية الفرعية للبحث والتطوير.	الأساتذة والطلبة من استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم؟ وكيف ذلك	الهيكلية ومدى حجم الانفاق المخصص له، ومعرفة طرق الاستثمار فيه.
		- باستثناء التمويل الحكومي، هل للجامعة مصادر اخرى لتمويل تجهيزاتها، هياكلها او حتى مشاريع بحثها؟	
		- هل تخصص الجامعة مبالغ من اجل تحفيز المبدعين والمبتكرين؟	

المصدر: من إعداد الباحثين

السؤال الأول: هل الجامعة تخصص ميزانية كافية لتغطية تكاليف البحث والتطوير؟

الجواب: نعم تخصص الجامعة ميزانية معتبرة من اجل تغطية تكاليف البحث والتطوير.

التعليق: من خلال الإجابة المقدمة نلاحظ أن الجامعة توفر ميزانية معتبرة من اجل تجهيز مخابر البحث والتطوير والمقدرة بـ 14882731941 دج (وهذا وفقا للجدول أدناه الذي يوضح المخصصات المالية لتمويل التجهيزات الخاصة بالمخابر).

الجدول رقم 06: المخصصات المالية لتمويل التجهيزات الخاصة بمخابر البحث والتطوير.

الرقم	العنوان	المبلغ
1	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر اللغات	1244002500
2	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر العلوم البيولوجية المرتبطة بالرياضة	9999779940
3	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر الاعلام الالي	801563490
4	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر السمعى البصري	1509534000
5	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر الهندسة الميكانيكية	4312035000
6	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر البيوتكنولوجيا تغذية	1127905011
7	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر فيزياء المواد الصلبة	3900000000
8	اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبر الالكتروكيمياء	987714000
	المجموع	14882731941

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق الخاصة بتجهيزات المخابر.

وهذا يدل على الاهتمام الذي توليه الجامعة لتطوير رأس مالها الهيكلي، وبما أن هذه المخابر تعتبر الخلية الأساسية للبحث العلمي في الجزائر، فمن الواجب أن تكون المخصصات المالية المتوفرة لها كافية بما يضمن استمرارية البحث العلمي، لكن يبقى دائما يحتاج إلى

إشكالية تمويل الاستثمار في رأس المال الفكري دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
المزيد من التمويل، ويبقى أحسن حل هو انفتاح الجامعة على محيطها بما يضمن لها الحصول على موارد جديدة يمكن أن توجه لدعم
البحث العلمي في الجامعة.

السؤال الثاني: هل توفر الجامعة التجهيزات والبنى الأساسية اللازمة لتمكين الأساتذة والطلبة من استخدام التكنولوجيا في
التعليم والتعلم؟ وكيف ذلك.

الجواب: نعم، وذلك عن طريق تطوير الأجهزة لتطوير البرامج المستعملة.

التعليق: تقوم الجامعة بتوفير تجهيزات الإعلام الآلي الحديثة والمتطورة لتمكين هيئة التدريس والطلبة من استخدام التكنولوجيا الحديثة
في مجال التعليم والتعلم، بالإضافة إلى تطوير البرامج المستخدمة في الأجهزة من تسهيل نقل وتلقين المعلومات، حيث قدرت الميزانية
المخصصة لتجهيز المرافق الخاصة بالجامعة بـ **235684113** دج، وهذا وفقا للجدول أدناه الذي يوضح المخصصات المالية لتمويل
التجهيزات الخاصة بالإعلام الآلي لجامعة المسيلة:

الجدول رقم 07: المخصصات المالية لتمويل التجهيزات الخاصة بالإعلام الآلي لسنة 2016.

رمز الفصل	نص الفصل	المبلغ المخصص
821	تجهيزات الاعلام الآلي	235684113

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية التجهيز الخاصة بالجامعة.

وهي تعتبر ميزانية كبيرة وهذا راجع لأهمية التكنولوجيا في ترقية الجامعة، ومن ضمن البرامج المطورة حديثا والمستعملة من أجل تحسين
جودة التعليم العالي بالجامعة نجد عدة برامج مهمة على غرار PROGRESS وكذلك أرضية MOODLE والمخصصة
للتعليم عن بعد والتي من شأنها تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة.

السؤال الثالث: باستثناء التمويل الحكومي، هل للجامعة مصادر أخرى لتمويل تجهيزاتها وهيكلها أو حتى مشاريع بحثها؟

الجواب: ليس هناك مصادر أخرى باستثناء التمويل الحكومي.

التعليق: يعتبر التمويل الحكومي هو المصدر الوحيد لتمويل تجهيزات وهيكل مشاريع الجامعة، وهذا يعاب على الجامعة باعتمادها
فقط على التمويل الحكومي، وقد أشرنا سابقا إلى أهمية هذه النقطة باعتبار أن التمويل الحكومي غير كاف ومنه وجب عليها البحث
عن مصادر أخرى غير التمويل الحكومي.

السؤال الخامس: هل تخصص الجامعة مبالغ من اجل تحفيز المبدعين والمبتكرين؟

الجواب: نعم تخصص مبالغ معتبرة من اجل تحفيز العاملين على الإبداع والابتكار.

التعليق: تعتبر عملية التحفيز المادي من العمليات التي تشجع الأفراد على الإبداع والابتكار، حيث تخصص الجامع مبالغ مالية لحث
الأفراد على الإبداع والابتكار، وهذا يحسب كنقطة إيجابية للجامعة من حيث الاهتمام بالمبدعين والمبتكرين، ويتجلى ذلك من خلال
منحهم الحرية في العمل وتوفير المخصصات المالية اللازمة للتربصات وتبني المشاريع المقدمة من طرف باحثي الجامعة.

3.4.2. تحليل نتائج أسئلة رأس المال العلائقي:

الجدول رقم 08: تقديم المقابلة الخاصة برأس المال العلائقي

المحور	مناخ المقابلة	محاوِر المقابلة	اهداف المقابلة
راس المال العلائقي	المدة: 2 ساعة. المنصب: نائب رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والتظاهرات العلمية.	- هل الجزء المخصص للملتقيات العلمية الدولية او الوطنية كاف لتغطيتها؟ - هل تسعى الجامعة إلى تبني فكرة الإشهار كأحد مصادر دخلها؟ - في ظل توجه الجامعة إلى فتح مشاريع تكوينية سواء عن بعد او مهنية، هل تسعى الجامعة من وراء ذلك إلى خلق مصادر تمويل ذاتية؟ - وهل تسعى كذلك من خلال توسيع علاقاتها مع الشركاء الاقتصاديين وربطها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي؟	معرفة مدى اهتمام الجامعة برأس مالها العلائقي ومدى حجم الإنفاق المخصص له، ومعرفة طرق الاستثمار فيه.

المصدر: من إعداد الباحثين

السؤال الاول: هل الجزء المخصص للملتقيات العلمية الدولية أو الوطنية كاف لتغطيتها؟

الجواب: يعتبر الجزء المخصص لها غير كاف وذلك لعدم مقدرة الجامعة على تنظيم العدد الكافي من الملتقيات او المشاركة فيها. التعليق: يتضح أن الجزء المخصص للملتقيات الدولية والوطنية غير كاف، وذلك لعدم تخصيص الميزانية الكافية لهذه الملتقيات من طرف الجامعة حيث قدر المبلغ الخاصة بها بـ 7500000 دج، وهو مبلغ ضعيف، حيث وفي ظل هذا العجز فإن أغلب منظمي هذه التظاهرات العلمية يلجؤون إلى علاقاتهم الخاصة لتمويل هذه التظاهرات العلمية، وهنا تتجلى أهمية رأس المال العلائقي في الجامعة في كونه يهدف إلى خلق علاقات جديدة للجامعة من شأنها توفير موارد مالية مهمة لدعم تنظيم هذه التظاهرات.

السؤال الثاني: هل تسعى الجامعة إلى تبني فكرة الإشهار كأحد مصادر دخلها؟

الجواب: لا يمكن ذلك وذلك راجع للقوانين المفروضة من طرف الوزارة الوصية.

التعليق: حسب إجابة المسؤول فإنه لا يمكن تبني فكرة الإشهار كمصدر تمويلي لها بسبب قوانين تفرضها الوزارة على الجامعة في هذا الجانب، ومنه فان هذه القوانين المفروضة تقيد حرية الجامعة في البحث عن مصادر أخرى لتمويل مشاريعها.

السؤال الثالث: في ظل توجه الجامعة إلى فتح مشاريع تكوينية سواء عن بعد او مهنية، هل تسعى الجامعة من وراء ذلك إلى خلق مصادر تمويل ذاتية؟

الجواب: نعم ولكن تبقى هذه النسبة قليلة جدا حيث لا يمكن إدخالها في الميزانية الخاصة بالجامعة .

التعليق: بالرغم من سعي الوزارة الوصية إلى تعديل نماذج التكوين المعتمدة لديها إلا أنها لم تستفد منها من الناحية المادية، فعلى سبيل المثال هناك مصادر دخل للجامعة لا تستفيد منها الجامعة على غرار مركز التكوين المكثف (CEIL)، كما أنها فتحت تخصصات للتكوين في الماستر المهني (بالنسبة لعمال LAVARGE) واقد استفادت من هذا المجال في تكوين علاقات جديدة وربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي إلى أنها مقابل ذلك لم تخلق من وراء ذلك مصادر دخل جديدة، وهذه نقطة جد مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار، فأغلب الجامعات العالمية حتى الاقليمية تفتح تخصصات للتكوين تحصل من ورائها على مداخيل مهمة يمكن أن توجه لإعادة استثمارها في عدة مجالات بما يعود بالنفع على مكونات رأس المال الفكري.

السؤال الرابع: هل تسعى كذلك من خلال توسيع علاقاتها مع الشركاء الاقتصاديين إلى ربطها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي؟

الإجابة: نعم تسع الجامعة إلى تكوين وتوسيع علاقاتها مع الشركاء الاقتصاديين وربطها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

التعليق: تسعى الجامعة لتكوين وعقد اتفاقيات مع المؤسسات والهيئات الاجتماعية الأخرى، وقد ذكرنا أمثلة عن ذلك في السؤال السابق، حيث نلاحظ أن للجامعة الكثير من العلاقات والاتفاقيات الممضاة مع مختلف مكونات محيطها الاقتصادي مع مختلف الجامعات والهيئات سواء داخل الوطن أو خارجه.

5. نتائج واقتراحات الدراسة:

أضحى الإنفاق على رأس المال الفكري مشروعا استثماريا تسعى المؤسسات منه إلى تحقيق نوعين من الأهداف: الأولى مادية متمثلة بالوفورات التي يحققها المورد المعرفي جراء انخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتج، إضافة إلى الأهداف غير المادية المتمثلة بتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين، وأن عملية بناء قاعدة فكرية تمثل التزاما كبيرا على المؤسسة فهي تتطلب وقتا و جهدا و أموالا، وذلك ما دعا المؤسسات إلى البحث عن مصادر لتمويله وتركيز المؤسسات لاستثماراتها في مواردها الفكرية، وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

➤ تعتمد جامعة المسيلة على غرار كافة جامعات الوطن بنسبة كبيرة على التمويل الحكومي كمصدر رئيس لتمويل استثماراتها في أصولها الفكرية مع غياب شبه تام للمصادر الخارجية؛

➤ تعتبر براءات الاختراع مكونا هاما في تكوين رأس المال الهيكلي، إلا أن الجامعة لم تحصل على أي براءات اختراع مما يستوجب عليها ضرورة العمل على هذا الجانب من اجل تعزيز رأس مالها الهيكلي، وهو ما يمكنها من خلق مصادر تمويل ذاتية خارج التمويل الحكومي؛

➤ تعاني الجامعة من نقص فادح في مصادر التمويل بما أثر سلبا على قيامها بعدديد النشاطات (خصوصا المتعلقة بتنظيم التظاهرات العلمية) وهذا ما أثر بشكل كبير على مكونات رأس مالها الفكري خصوصا البشري.

وعليه؛ فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

- ✓ زيادة الاهتمام برأس المال الفكري وإدارته كما يدار أي موجود في الجامعات الجزائرية، لكونه مصدر مهما للتوجه الاستراتيجي لتلك الجامعات وذلك عن طريق البحث عن القدرات المعطلة فيها وتحريكها لتكون فاعلة؛
- ✓ التأكيد على ضرورة التنوع في مصادر التمويل خارج القطاع الحكومي باعتباره لا يلبى كافة احتياجات الجامعة؛
- ✓ الحرص على فتح المجال للجامعة من طرف الوزارة الوصية لما تفرضه عليها من قوانين، وذلك من اجل البحث عن مصادر خارجية لتمويل احتياجاتها بما يضمن لها خلق مصادر جديدة لتمويل أصولها الفكرية؛
- ✓ العمل على الاستفادة من العلاقات التي تنشئها الجامعة مع مكونات محيطها؛
- ✓ ضرورة فهم وإدراك اهمية رأس المال البشري من قبل الجامعة، وذلك لما يمثله من قيمة كبيرة للجامعة لترفع من كفاءتها على المستوى المحلي والدولي.

قائمة المراجع:

1. بوناب يسين، (2003)، نظام التمويل الإسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سطيف - الجزائر؛

2. دحماني عزيز، (2015)، مساهمة الإنفاق في رأس المال الفكري في أداء المؤسسة، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان؛
3. عجلان حسن حسين، (2008)، إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص.ص. 210؛
4. حوحو مصطفى والعشعاشي عبد الحق، (2016)، الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحسين الأداء التنظيمي: دراسة حالة قطاع الاتصالات اللاسلكية في الجزائر، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، جامعة المسيلة، العدد 15، ص.ص. 122-138؛
5. الناشر محمد، (1979)، الإدارة المالية، مطبعة جامعة حلب، سوريا؛
6. مدفوني هندة، (2016)، رأس المال البشري في الجامعات بين الاستثمار فيه وإشكاليات قياس أدائه، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، العدد السادس، جامعة أم البواقي؛
7. نجم عبود نجم، (2010)، إدارة اللاملموس، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن؛
8. نور الدين أمين، (2013)، الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحسين أداء المنظمة: دراسة احصائية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة؛
9. April, K ; Bosma, P et Deglon, D, (2003), IC measurement and reporting : establishing a practice in South Africa mining, *Journal of Intellectual Capital*,
10. Arenas Teresita et Lavanderos Leonardo, (2008), Intellectual capital: object or process?, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 9 No. 1, pp. 77-85
11. Cohen Sandra et Kaimenakis Nikolaos, (2007), Intellectual capital and corporate performance in knowledge-intensive SMEs, *The Learning Organization*, Vol. 14 No. 3, pp. 241-262
12. Epinette Georges, Bounfour Ahmed, Lambert Didier et PEPIN Jean-François, (2006), Capital immatériel - 7 jours pour comprendre, *CIGREF*, pp. 48
13. Martin-de-Castro Gregorio et Lo'pez-Sa'ez Pedro, (2008), Intellectual capital in high-tech firms : The case of Spain, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 9, No. 1, pp. 25-36
14. Schneider Annika and Samkin Grant, (2008), Intellectual capital reporting by the New Zealand local government sector, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 9 No. 3, pp. 456-486
15. Tan Hong Pew, Plowman David et Hancock Phil, (2008), The evolving research on intellectual capital, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 9 No. 4, pp. 585-608.